

السنة الرابعة عشرة

العدد ٥١٣

# الجريدة الرسمية

## للمملكة العربية السعودية

و ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٣٦

ثمان : السبت في ٢ ذي القعدة ١٣٥٤

عدد ممتاز

الفصل في

صفحة

٥٤

٥٥ - ٥٤

٥٥

٥٦ - ٥٥

٥٦

٥٩ - ٥٦

٥٩

٦١ - ٦٠

٦٢ - ٦١

### القوانين والأنظمة

ذيل قانون التعدين لسنة ١٩٣٦

ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٦

قانون إلغاء قانون الحجر الصحي في معان لسنة ١٩٣٦

ذيل لقانون المقام لسنة ١٩٣٦

ذيل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٣٦

قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية

قانون تعديل قانون جوازات السفر لسنة ١٩٣٦

### مشاريع القوانين

مشروع قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٣٦

مشروع قانون تعديل قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٣٦

لواقم  
لواقم  
لواقم

لبحار

ن

هكذا من الأصل

## القوانين والأنظمة

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الأساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦-١-١٩٣٦ .

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره .

سجل ذيل قانون التعدين لسنة ١٩٣٦ هـ -

المادة الأولى - يسمى هذا القانون (ذيل قانون التعدين لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - تضاف كلمة (الجبس) بعد كلمة (الرمل) الواردة في الفقرة (ط) من المادة الثانية للمدلة من قانون التعدين لسنة ١٩٢٦ .

«عبد الله»

في ٢٠ شوال ١٣٥٤ الموافق ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦

رئيس الوزراء

إبراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الأساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦-١-١٩٣٦ .

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره .

سجل ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٦ هـ -

المادة الأولى - يسمى هذا القانون (ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - علاوة على المستخدمين المنصوص عليهم في المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ تستوفي ضريبة الدخل من المقاعدين والممولين الذين يتقاضون راتب تقاعد او معزولية من خزانة شرق الأردن وذلك بمقتضى التعميم المدرجة في جدول (أ) المضموم لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ .

تطبق احكام هذه المادة من تاريخ العمل بقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣

المادة الثالثة - لا تسمع أية دعوى في أية محكمة من اجل اي مبلغ اقتطع باسم ضريبة الدخل قبل تاريخ

العمل بهذا القانون من أي راتب تقاعد أو معزولية حسب ما هو منصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون .

في ١٨ شوال ١٣٥٤ الموافق ١٢ كانون الثاني ١٩٣٦

« عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن .

مقتضى المادة ( ١٩ ) من القانون الأساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ - ٦ - ١٩٣٦ .

أصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره :-

« قانون إلغاء قانون الحجر الصحي في معان لسنة ١٩٣٦ »

المادة الأولى - يسمى هذا القانون (قانون إلغاء قانون الحجر الصحي في معان لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بعد مرسوم نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثانية - ينقضي قانون الحجر الصحي في معان لسنة ١٩٣٦ وتمديله المؤرخ في ٢٠ شباط سنة ١٩٣٧ .

« عبد الله »

في ١٨ شوال ١٣٥٤ الموافق ١٢ كانون الثاني ١٩٣٦

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن

مقتضى المادة ( ١٩ ) من القانون الأساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ - ٦ - ١٩٣٦

أصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره :-

« ذيل لقانون المقالع لسنة ١٩٣٦ »

المادة الأولى - يسمى هذا القانون (ذيل لقانون المقالع لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بعد مرسوم نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - يضاف الذين التالي إلى قانون المقالع لسنة ١٩٣٤ :-

تحتي كلمة « قلع » كل منجم يحفر بقصد استخراج الحجارة والارادواز ( لوح حجر ) والبرانيت أو أية صخور أخرى نارية أو قابلة للتفتير والبلور الصخري والرخام والصواب

نشره

نص

نشره

١٩٣٦

بروالة

قانونه

تاريخه

هكذا من الأهل

والطباشير والحصى والرمل والصاصال والجبس ولا يشمل الحجارة التي تقلع لحرقها كالكسكس.

في ٢٠ شوال ١٣٥٤ الموافق ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦ « عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ - ١ - ١٩٣٦ .

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره : -

«~~قانون~~ ذيل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٣٦ »

المادة الاولى - يسمى هذا القانون ( ذيل قانون وقاية الصيد لسنة ١٩٣٦ ) ويعمل به بعد مرور شهر على

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - يمنع لمدة خمس سنوات من تاريخ تنفيذ هذا القانون صيد الفهد والبدن والنعام في شرق

الأردن كما يمنع في غضون المدة المذكورة جمع أو بيع أو احتياز بيض النعام ويماقب المخالف لما

ذكر بالمقوبة المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون وقاية الصيد لسنة ١٩٣٤ .

في ٢٠ شوال ١٣٥٤ الموافق ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦ « عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ - ١ - ١٩٣٦ .

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره :

« قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية »

المادة الاولى - يسمى هذا القانون ( قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية ) ويعمل به اعتباراً

من بداية السنة المذكورة .

المادة الثانية - يخصص لتفقات الحكومة عن الاثنى عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٦ أي

مبلغ لا يزيد على (٤٠٠٥٣٨) جنيه فلسطينياً بموجب الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة - لا يجوز نقل أي مبلغ من فصل إلى آخر إلا بقانون .

هكذا من الأصل

سنة الرابعة - قدرت الواردات للثاني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٦ بمبلغ قدره (٣٧٥٥٧٣) جنيه كآهو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

سنة الخامسة - يحدد الميزان وقدره (٢٤٩٦٥) جنيه فلسطينياً من الترخيص المدور على سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية وقدره (٣٤١٧٠) جنيه .

سنة السادسة - تلتق القوانين الميزانية الخاصة الموقفة لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية الصادرة تحت ارقام من ١ الى ٤ .

في ٢١ شوال ١٣٥٤ الموافق ١٥ كانون الثاني ١٩٣٦

« عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

## الجدول

رقم (١) الصرفيات

ل ف	
١٥٣٨٠	١ - المقر المالي
٢٣٨٣	٢ - الديون العمومية وفائدة القروض
٣٨٢٠	٣ - المجلس التشريعي
٩٠٠٠	٤ - التقاعد والتعويضات
٤١١٣	٥ - رئاسة الوزراء والداخلية
١٠٠٧٥	٦ - ادارة المقاطعات
١٦٧٩٢	٧ - وزارة العدلية
٣٩٧٦	٨ - الشريعة
١١٤٣٣	٩ - وزارة المالية
٨١٦٧	١٠ - الجمارك والمكوس
١٤٢٠٩	١١ - دائرة الصحة العامة
٢٥١٢٣	١٢ - دائرة المعارف
٨٠٤٨	١٣ - دائرة الزراعة والحراج والبيطرة والمعادن
٢٨١٠	١٤ - دائرة الآثار
٤٧٢٤	١٥ - دائرة النافمة
٢٣٢٣٩	١٥ - آ - الاشغال العامة المتكررة

ل

ق

ل

أ

ي

ن

هكذا من الأصل

## ل ف

١٥١١٢	١٦ - ادارة البرق والبريد والهاتف
١٦٣٣١	١٧ - دائرة الاراضي
١٠٣٧٧٧	١٨ - أ - الشرطة
١٣٥٤٥	١٨ - ب - السجون
١٠٠١٧	١٩ - النفقات العامة
٣٧٢٢	٢٠ - دائرة تدقيق الحسابات
١١١٢	٢١ - لجنة الاشراف على البدو
٢٩٦٥٤	٢٢ - قوة حدود شرق الاردن
١١٥٧١	٢٣ - دائرة النافمة (فوق المادة)
٢٦٠٧	٢٤ - الشرطة والسجون (فوق المادة)
٦٠٠	٢٥ - دائرة الزراعة (فوق المادة)
٥٣٠	٢٦ - دائرة الصحة (فوق المادة)
٨٦٧٥	٢٧ - وزارة المالية (فوق المادة)
٩٠٠	٢٨ - دائرة البرق والبريد (فوق المادة)
٣٦١٧	٢٩ - قوة حدود شرق الاردن (فوق المادة)
١٥٠٣٤	٣٠ - الصرفيات من الاعانات المأخوذة من صندوق المشاريع العمرانية لـدي وزارة المستعمرات
٠٠٠٠٠	٣١ - دائرة الاراضي (فوق المادة)
٠٠٠٠٠	٣٢ - دائرة الآبار (فوق المادة)
١٥٠	٣٣ - مشاريع الاسفاف

المجموع ٤٠٠٥٣٨

## الجدول

رقم (٢) الواردات

## ل ف

٨٣٣٥٠	١ - الجمارك والكوس
١٢٣٥٧٢	٢ - الرخص والضرائب النخ ..
٣١٢٠٠	٣ - رسوم المحاكم والدوائر النخ ..
١٣٣٨٠	٤ - برق وبريد وهاتف

هكذا من الأصل

ل ف	
٤٨٠٠	٥ — واردات املاك الدولة
١١٨٠	٦ — القوائد
١٢٩٤٠	٧ — واردات المختاتفة
١٥٠٠	٨ — بيع اراضي اميرية
٦٠٠٠٠	٩ — اعانة الخزينة البريطانية
٣٣٧٧١	١٠ — اعانة قوة حدود شرق الاردن
١٠٣٨٠	١١ — الاعانة من صندوق تحسين المستعمرات
٣٧٥٥٧٣	المجموع

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي .

وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣-١-١٩٣٦ .

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره :

{ قانون تعديل قانون الجوازات لسنة ١٩٣٦ }

المادة الاولى — يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون جوازات السفر لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية — تعدل الفقرة الرابعة المعدلة من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر لسنة ١٩٢٩ كما يلي :  
لسمو الامير المظلم ان يستثنى كلياً او جزئياً بامر خطي من احكام الفقرة الاولى من هذه المادة اناساً معينين او صنفاً منهم او رعائياً دولة ما على ان يبين في هذا الامر شروط قبول اوائك الاشخاص او ذلك الصنف او رعائياً تلك الدولة الى شرق الاردن .

المادة الثالثة — كل من يدخل شرق الاردن ويقصر في العمل بالشروط المذكورة في الامر الذي يخوله الدخول اليها او يخالف او يشبهه بانه خالف شروط ذلك الامر يجوز ان يقبض عليه وان يرسل في الحال مع اوراقه الى قاضي الصلح ويكون عرضة بعد الادانة من قبله لعقوبة لا تزيد على (١٠٠) جنيه فلسطيني او لا يجس مدة لا تتجاوز سنة واحدة ويجوز ان يوصى بابعاده.  
في ٢٤ شوال ١٣٥٤ الموافق ١٨ كانون الثاني ١٩٣٦ « عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

هكذا من الأشهر

## مشاريع القوانين

بالنظر لما لوحظ من ان مشروع قانون لجنة الاشراف على البدو لسنة ١٩٣٦ المدوج في الصفحة ٣٣ و ٣٤ من العدد ١١١ من الجريدة الرسمية لم تنشر منه المواد التي تلي المادة الثالثة فقد اقتضى الامر لابادة نشره بكامله مرة ثانية .  
رئيس الوزراء  
١٩٣٦ - ١ - ٢٣  
ابراهيم

### مشروع

{ قانون الاشراف على البدو }

- ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٣٦ ) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - تسري احكام هذا القانون على العشائر الرحل الآتي ذكرها واي فرع عشيرة منضمة اليها في شرق الاردن واية عشائر رحل اخرى قد تدخل شرق الاردن من وقت الى آخر .

(١) بني صخر

(٢) السرحان

(٣) بني خالد

(٤) الحويطات

(٥) الحجايا

(٦) السعيدين

(٧) بني عطيه

(٨) الشرارات

(٩) العيسى

- ٣ - يجوز لقائد الجيش العربي او لاي شخص ينوب عنه من وقت الى آخر لهذا الغرض ان يمارس جميع او بعض الصلاحيات التالية فيما يتفق بالعشائر المشار اليها في المادة الثانية من هذا القانون :  
( أ ) ان يمارس المراقبة والاشراف بصورة عامة على جميع العشائر الرحل المشار اليها في المادة الثانية من هذا القانون او على بعضها وان يلاحظ تنقلاتها وان يبين الاماكن التي تعتبر لازمة لها للذهاب اليها او للبقاء فيها في اي وقت كان .

- ( ب ) ان يحقق في النزوات التي يقوم بها احد افراد العشائر الرحل او في اي اخلال آخر بالامن قد يحدثونه سواء أكان ذلك النزو او الاخلال بالامن قد وقع في شرق الاردن او في اي مكان آخر وان يلتق القبض على جميع الاشخاص الذين يشبه بانهم اشتركوا في هذه الافعال وان ينسبط اموالهم المنقولة الى ان تنتهي القضية وان يسترد جميع المذوبات ويبيدها الى اصحابها
- ( ج ) اذا اعتبر قائد الجيش العربي او اي شخص ينوب عنه من وقت الى آخر لهذا الغرض ان هنالك

هكذا من الأشهر



اسباباً معقولة لاحتمال وقوع غزو او اختلال بالامن فله ان يجارس جميع او بعض الصلاحيات المبينة في الفقرة (ب) من المادة الثالثة من هذا القانون .

٤ - لقائد الجيش العربي او لاي شخص ينوب عنه من وقت الى آخر لهذا الغرض صلاحية معاقبة الذين يخالفون احكام هذا القانون من الاشخاص المذكورين ادناه بالغرامة او بالحبس او بكلا العقوبتين بشرط ان لا تزيد هذه الغرامة على اربعين جنيهاً فلسطينياً على الشخص الواحد ولا تتجاوز مدة الحبس سنة واحدة .

( أ ) شيخ العشيرة او الفرقة او شيخها او افرادها الآخريين الذين لا يعملون بالاوامر الصادرة بمقتضى الفقرة (١) من المادة الثالثة من هذا القانون .

(ب) افراد العشائر الذين يرتكبون الغزو او الاختلال بالامن او الذين يحاولون ارتكاب هذه الجرائم او يتآمرون على ارتكابها .

٥ - لا يكون الحكم بالغرامة او بالحبس بمقتضى هذا القانون تاماً للاستئناف .  
٦ - يجوز لقائد الجيش العربي او لاي شخص ينوب عنه من وقت الى آخر لهذا الغرض ان يأمر بمصادرة وبيع الاموال المنقولة او غير المنقولة المائدة لافراد العشائر الذين يعتبرهم مسؤولين بجرائم بمقتضى هذا القانون من اجل المقاصد التالية :

( أ ) لاسترداد قيمة الاموال المنوبة التي تصرفوا بها او التي لا يمكن مصادرتها ليوضع على امشاط هذه الاموال المنوبة .

(ب) لاستيفاء الغرامات التي فرضها بمقتضى هذا القانون .

٧ - في جميع الاحوال التي تزيد فيها الحكم بالحبس على ثلاثة اشهر او بالغرامة المفروضة على الشخص الواحد على عشرة جنيهات فلسطينية يجب ان يصدق الحكم من لدن سمو الامير المعظم .

٨ - يلغى قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩١٧ وقانون تسوية بعض جرائم عشائرية لسنة ١٩٢٣ .

عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي بشرفها على مشروع قانون تعديل قانون الجراج والنفقات لسنة ١٩٣٦ :  
٢٣ - ١ - ١٩٣٦  
رئيس الوزراء  
ابراهيم

### مشروع

د) قانون تعديل قانون الجراج والنفقات لسنة ١٩٣٦

١ - يسمى هذا القانون ( قانون تعديل قانون الجراج والنفقات لسنة ١٩٣٦ ) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

تضاف المادة التالية الى القسم الثالث من قانون الجراج والنفقات لسنة ١٩٢٧ وتصبح مادة ٢٣ (أ) .  
يحظر على الاهلين فتح اي قسم من الجراج الاميرية او الجراج الخصوصية التي وضعت تحت اشراف

جميع

بأية

لها

من

اي

فعل

لها

تلك

هكذا من الأشهر

الحكومة بقصد فلاحها وإذا ثبت لقاضي الصلح أن أحدا من أفراد الأهلين قد خالف هذا المنع فله أن يأمر دائرة الزراعة والحراج بإعادة تحريج ذلك القسم على نفقة الشخص الذي ارتكب هذا العمل وذلك بناء على طلب مدير الدائرة المذكورة أو من يشبهه عنه وعلاوة على أية عقوبة أخرى استلزمها عمله بحسب القوانين المعمول بها وإذا لم يعلم الفاعل فيضمن هذه النفقات أهالي أقرب قرية بالاشتراك .  
تستوفي هذه النفقات بمقتضى أحكام قانون جباية الضرائب .

هكذا من الأهل

١٢